التشتت الطبيعي كعامل ضعف جيوبوليتيكي في الدولة الليبية دراسة في الجيوبولتكس

د. خالد محمد بن عمور
قسم الجغرافيا/ كلية الآداب/ جامعة عمر المختار

تمهيد:

شاع في النصف الثاني من القرن العشرين وبشكل ملفت للنظر استخدام مصطلح الجيوبولتكس بين مراكز البحوث والجامعات، وفي الصحافة ودوائر وزارات الخارجية للدول. وكُتبت فيه العديد من الرسائل الجامعية تحاول إبراز أهم جوانبه التطبيقية، لذا زاد عدد المهتمين بهذا الحقل المعرفي الجذاب اسماً ومضموناً. ولكن للأسف فإن معظم ما كتب عن الجيوبولتكس في الوطن العربي، وخاصة في الجامعات كان أشبه بالضياع والتخبط. إذ لم يستخدم المصطلح فيها لا من حيث المفهوم ولا من حيث التطبيق ، وكانت بعيدة عن مضمون الربط الجغرافي السياسي العميق للوصول إلى فهم الحقيقة والاستنتاج. ذلك لأن معظم ما كتب عن الجيوبولتكس أوجدها باحثون غير متخصصين بهذا العلم، أي لا يفقهون مصطلحات هذا العلم ولا دلالاته المعرفية، فلا يزال الكثير منهم لا يدركون الفرق في التحليل والربط ما بين الجغرافية السياسية و الجيوبولتكس ومعالجة كل منهما للأحداث .

من المنطلق السابق كان من المفيد تحديد الخطوط العريضة لخصائص المكان السياسي لليبيا من الناحية الطبيعية وارتباطات المتغيرات البشرية بها لرسم عناصر القوة الجيوبوليتيكية للدولة الليبية، لكي نستطيع في النهاية أن نحدد الضوابط الرئيسة التي تحدد المصير السياسي وشكل الكيان السياسي لليبيا .

فالدولة الليبية ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية بارزة اليوم في عالمنا المعاصر ذات أبعاد مكانية متعددة ومتباينة داخلياً وخارجياً , شكلت الجسم السياسي للدولة، وخلقت شخصية لأقاليمها المختلفة، فدولة ليبيا يجب وضعها في إطارها الطبيعي الذي تختص به الجغرافيا السياسية، إذ العودة إلى أصولها الجغرافية السياسية يحقق أساسها ويرصد الثوابت والمتغيرات التي تنظم علاقاتها ويحدد نقاط القوة والضعف الكامنة في كيانها السياسي ومواطن الخطر أو الخطأ في هيكلها الجيوبوليتيكي.

مشكلة الدراسة :

كل دولة جديدة تبدأ دورة جيوبوليتيكية جديدة في تاريخ حياتها، فهي تبدأ من مرحلة النشأة أو الطفولة بالرغم من أصولها التاريخية القديمة كوحدة سياسية ، فمرحلة النشأة هي مرحلة مشاكل الكيان السياسي وترتيب البيت من الداخل وتدعيم الوحدة الوطنية ، وليبيا ورثت إرثاً صعباً معقداً وتركة من المشاكل الجسيمة الطبيعية والمصطنعة (المفروضة والمفترضة) التي تتجاوز قدرات دولة جديدة في مرحلة التكوين ، وتؤثر في خصائصها السياسية وفعالية أدائها. وهذه الدراسة تحاول التركيز على الكيان السياسي لليبيا ودور التشتت الطبيعي في جيوبوليتيكية الدولة والوسائل اللازمة للحد من أثر هذا التشتت على قوة الدولة ودورها الداخلي والخارجي للوصول إلى بناء دولة فعالة في إطارها المكاني والمحيط بها.

تساؤلات الدراسة: وتحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

- ما دور التشتت الطبيعي في جيوبوليتيكية الدولة؟
- ما هي عيوب دولة ليبيا الجيوبوليتيكية؟
- هل بناء الدولة الليبية سيتأثر بالتشتت الطبيعي كعامل جيوبوليتيكي بالدولة ؟
- كيف يمكن التغلب على العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية ؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أبرزها ما يلي :-

- التعرف على الصعوبات الطبيعية التي تعترض الدولة الليبية .
- معرفة عيوب الدولة الليبية الجيوبوليتيكية .
- وضع تصورات ومقترحات تساعد الدولة على التغلب على إشكالية التشتت الطبيعي المؤثرة في جسمها السياسي.
- التعريف بأهمية علم الجيوبولتكس ودوره في تحديد فعالية أداء الدول داخلياً وخارجياً.

منهجية الدراسة :

بحكم أن هذا البحث يهتم بدراسة التشتت الطبيعي كعيب جيوبوليتيكي في التركيب المكاني للدولة الليبية، ولكي يصبح البحث علميا، سيتم الاستعانة بعدة أساليب منهجية حسب الحاجة إليها في كل جزء من أجزاء البحث وهي على النحو التالي:

-الأسلوب التاريخي : الذي يقوم على تتبع ظاهرة معينة من خلال متابعه تطورها في فترات زمنية متعاقبة في محاولة لتفسيرها، والكشف عن العوامل التي أدت إليها ولقد تم الاعتماد على هذا الأسلوب في دراسة التطور الجيوبوليتيكي لليبيا.

– الأسلوب الإقليمي: ويهتم الباحث فيه بدراسة وتحليل خصائص قوة أو ضعف الدولة وذلك من خلال دراسة العوامل المكانية المؤثرة في إقليم الدولة والمشكلات المتعلقة بها.

– الأسلوب المورفولوجي: يهتم بدراسة المظاهر الجغرافية الطبيعية والبشرية للدولة وأثرها على قوتها ، وهذا الأسلوب يركز على شكل الدولة ويتعامل معها على أساس إقليم جغرافي سياسي .

المعطيات الجغرافية لليبيا:

ليبيا كمفهوم مكاني لم يبرز إلى الوجود في السياسية الدولية الحديثة إلا مع بداية القرن العشرين، وتحديداً عندما أصدرت الحكومة الإيطالية مرسوماً ملكياً تحت رقم 1133 لانتداب قضاة للعمل في ليبيا عام 1912م في الأول من شهر أغسطس. و قد مثل ذلك المرسوم أول وثيقة رسمية تعلنها الحكومة الايطالية لتجعل من ولاية طرابلس الغرب و متصرفية بنغازي اللتين كانتا تحت السيطرة العثمانية إقليماً سياسياً واحداً حدد له اسم ليبيا[1].

وتحتل ليبيا مساحة كبيرة من طرف القارة الإفريقية الشمالي بين خط طول 9 وخط طول 25 شرقاً في حين أن أقصى امتداد لها جنوباً يصل إلى دائرة عرض 18.45 إلى دائرة عرض 32.57 شمالاً. وهذا التحديد الفلكي جعل الدولة الليبية تمتد من ساحل البحر المتوسط إلى الحدود الجنوبية مع كل من النيجر وتشاد ، أما شرقاً فتسير الحدود مع كل من مصر والسودان وغرباً مع حدود تونس والجزائر.

ويظهر بجلاء – من هذا التحديد – اتساع رقعة الدولة الليبية التي تقدر مساحتها بحوالي 1750000 كيلومتر مربع تحدها مجموعة من الحدود يبلغ طولها قرابة 6500 كم، منها 4550 كم حدود برية، أما الباقي 1950 فهو طول الشريط الساحلي الممتد من بئر الرملة إلى رأس اجدير غرباً. أدى هذا الموقع المميز وهذه المساحة الكبيرة على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثر البلاد منذ أقدم العصور بالعديد من الأحداث التاريخية المهمة جداً التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، وقد لعب هذا الموقع دوراً فريداً في جانبين مهمين، الأول: التطور الجيوبوليتيكي لليبيا ، والثاني : التركيب الداخلي للدولة[2].

وأراضي الدولة الليبية رحبة في معظمها ويبلغ متوسط ارتفاعها ما بين 200– 600 متر فوق سطح أراضيها وتنحدر تدريجياً كلما اتجهنا شمالاً حتى تنتهي عند ساحل البحر المتوسط مكونة حزاماً ساحلياً منخفضاً يختلف اتساعه من منطقة إلى أخرى، وتتعدد المظاهر التضاريسية بالأراضي الليبية إلا انه يمكن حصرها في ثلاث نطاقات رئيسية، النطاق الأول: يشمل السهول الساحلية في كل من المنطقة الشرقية وسهل بنغازي وسرت وسهل مصراته الخمس وسهل الجفارة.

والنطاق الثاني: يضم المرتفعات الشمالية التي تتمثل في هضبة البطنان والجبل الأخضر والجبل الغربي. أما النطاق الثالث : فهو النطاق الصحراوي الذي يشمل الهضاب مثل الحمادة الحمراء والمنخفضات الشمالية مثل منخفض الجغبوب وأوجلة وجالوا واجخرة ومنخفض مراده، كما يشمل هذا النطاق أحواض أوباري ومرزق وحوض الكفرة بالإضافة إلى الجبال التي تتمثل في جبل الهروج وجبل تبستي وجبل العوينات وجبل السوداء؛ ويضم النطاق الصحراوي عدة أودية كبيرة مثل وادي الشاطئ، ووادي الآجال بالإضافة إلى المسطحات الرملية والسرير .

وتمتد الأراضي الليبية في جزئها الأعظم ضمن النطاق الصحراوي الحار الذي يسود أغلب القسم الشمالي من القارة الإفريقية، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيق يمتد على طول البحر المتوسط، وبعض البقع الجبلية الواقعة شمال البلاد، حيث تسقط الأمطار بكميات تكفي لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها، وفي أهميتها بالنسبة لقيام الحياة الحيوانية والبشرية حسب كمية الأمطار. فمن هذه المناطق ما تكفي أمطارها لنمو غابات وأحراش دائمة الخضرة شبيهة بالتي تنمو في مناخ البحر المتوسط، كما هو الحال في الجبل الأخضر، ومنها لا تكفي أمطاره لنمو حشائش موسمية سرعان ما تختفي باختفاء آخر رخه مطر في الموسم كما هو الحال في منطقة سهل الجفارة[3].

وبحكم موقع ليبيا في الإقليم المداري وشبة المداري جعل درجات الحرارة لا تختلف اختلافاً كبيراً بين مناطق البلاد المختلفة ، وهي عموماً مرتفعة في الصيف باستثناء الشريط الساحلي والمرتفعات الشمالية، ومعتدلة إلى مائلة البرودة في الشتاء، أما فيما يخص الرياح السائدة على الساحل فالاتجاه السائد في الصيف هو الشرقي يليه الجنوبي الشرقي والشمالي الغربي. أما في فصل الشتاء فيغلب الاتجاه الشمالي والشمالي الغربي ثم الجنوب الغربي، أما الأقاليم الجنوبية فالرياح الجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية بالإضافة إلى الشمالية هي السائدة. وعموماً يغلب على مناخ ليبيا الجفاف طول العام.

يبلغ سكان ليبيا حوالي 5.658.089 نسمة حسب التعداد العام للسكان عام 2006م على مساحة تبلغ حوالي 1.750.500 كيلومتر مربع ، وهكذا يتضح جلياً التباين الحاد بين مساحة الدولة الشاسعة وحجم سكانها المحدود، مما انعكس سلباً على توزيعهم المكاني داخل البلاد، وظهر بمظهر التوزيع المشتت المتخلخل الذي يوحي بضعف التركز السكاني وانخفاض الكثافة السكانية . وبتفحص خريطة توزيع السكان في ليبيا يتضح عدم انتظام هذا التوزيع، فأغلب المناطق الجنوبية والوسطى تظهر بوصفها مناطق خالية من السكان تقريباً، ويستقر

السكان في مدن ومستوطنات صغيرة في واحات مبعثرة في الصحراء من غات حتى الكفرة . غير أن منطقتي التركز السكاني التقليديتين وهما منطقة التركز السكاني في الشمال الغربي وتمثل نواتها مدينة طرابلس، ومنطقة التركز السكاني الثاني في الشمال الشرقي وتمثل نواتها مدينة بنغازي، وبشكل عام لعبت العوامل الجغرافية الطبيعية وخاصة المناخ، والعوامل البشرية وخاصة العامل الاقتصادي، دوراً كبيراً – منذ زمن بعيد – في تحديد ملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا[4].

شكل (1) الموقع الجغرافي لليبيا

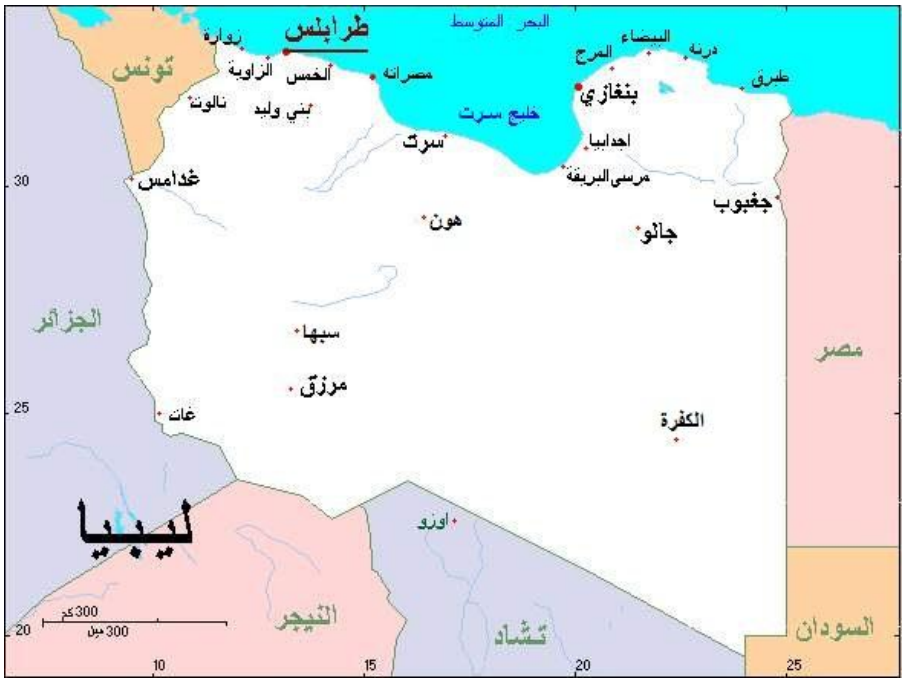

المصدر: الاطلس الجغرافي المصور (مكتبة الحقيقة) http://eslamtaha2050.blogspot.com

شكل (2) تضاريس ليبيا

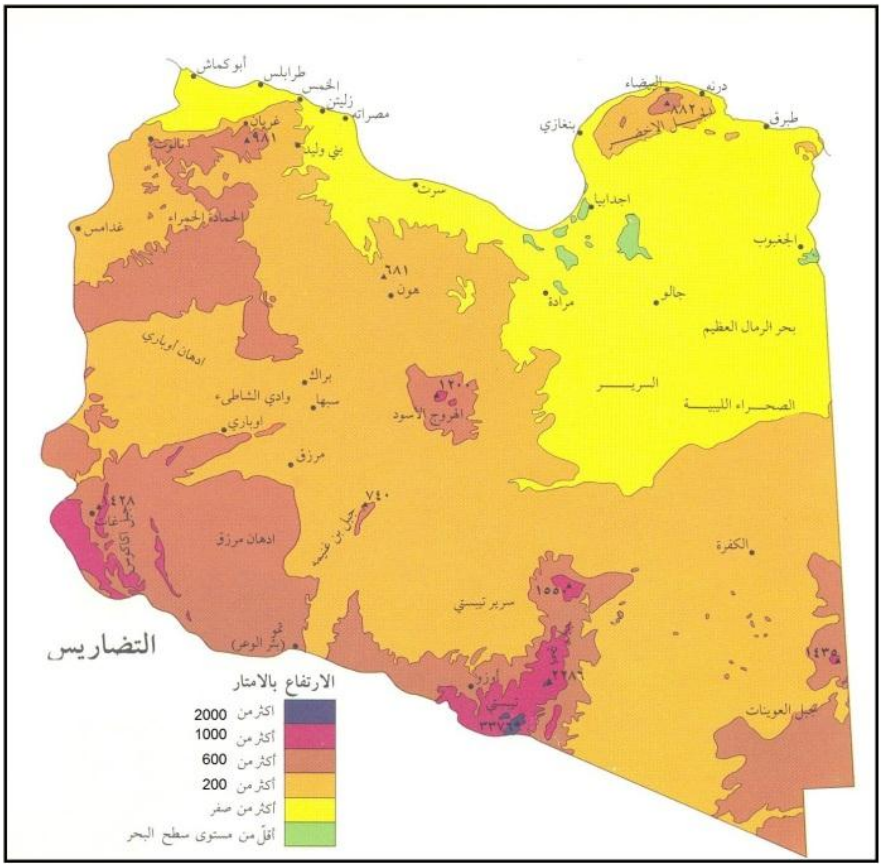

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتعليم، الاطلس التعليمي للمرحلة الاساسية، طرابلس، 1985م، ص41.

الإطار العام للجيوبولتكس :

إن الجيوبولتكس تتعامل مع المشكلات ذات العلاقة بالقوة والخطر، وتحاول إيجاد إجابات للعديد من الاستفسارات: أين توجد محاور القوة والصراع؟ وما هي المخاطر والتهديدات التي تواجه الدولة في إطارها الداخلي والدولي؟ ما هي الاتجاهات الواعدة للشئون الدولية التي يجب أن تشكل الخارطة السياسية الدولية المستقبلية؟ وأين ستحدث الحروب المستقبلية؟ وضد من؟ وللجيوبولتكس سحر جذاب وخاص في الكتابة، لكن الصعوبة تكمن في كيفية تحويل الكلام النظري إلى تحليل وتفسير جيوبوليتيكي واقعي.

الجيوبولتكس مصطلح لا يمكن تحديد معناه بشكل مطلق ودقيق لأن من خصائصه إعطاء مفاهيم مختلفة يرتبط كل منها بوقت معين ومراكز قوى معينة وبمستوى تقني معين أيضاً، لذلك يقول اوتوثيل o'Tuathail أن الجيوبولتكس مصطلح من الصعب تحديد مفهومه[5]، بمعنى

صعوبة تحديد مفهوم شامل وثابت ودائم لهذا المصطلح منذ أن ذكره رودولف كلن عام 1899م، بفعل الطبيعية الديناميكية وتغير مفاهيمه بفعل تغير مراكز القوى على المسرح الدولي في كل عصر ، فضلاً عن اختلاف مفهومه بالكامل بين إقليم وآخر، ويظهر ذلك عند تتبع تطور استخدام هذا المصطلح عبر التاريخ السياسي لدول العالم ، وكما يؤكد نوريس: أنه طالما لا توجد دولتان تتمتعان بهوية جغرافية واحدة، فإنه لا توجد دولتان تنتهجان سياسة جيوبوليتيكية واحدة، بل أن كل دولة تطور جيوبوليتيكيتها على ضوء فهمها لجغرافيتها السياسية[6].

وهذا لا يعني عدم وجود مساعي جادة لتعريف المصطلح، فقد عرفه رودولف كلن بأنه العلم الذي يفهم الدولة على أنها كائن جغرافي عضوي أو أنها ظاهرة في المجال، أما سبيكمان فقد أشار عام 1944م إلى أن الجيوبولتكس هي تخطيط السياسة الأمنية للدولة على ضوء عواملها الجغرافية، أما سولفان فقد استخدم في كتابه 1986م مصطلح الجيوبولتكس لإيجاد علاقة بين القوة والمسافة أو البعد الجغرافي لأنه يتضمن المشهد الجغرافي لفهم العلاقات بين المجموعات البشرية والتحكم فيها، ويقول إذا كانت السياسة هي فن الحكم، فإن الأرض تحدد مضامين تطبيقات المعرفة الجغرافية للوصول إلى ذلك الهدف ، ومع أن المصطلح في السابق كان يستخدم في السياسة الخارجية لكن المشاكل الداخلية أو المحلية ذات نفع في اختيار العقلية الجغرافية[7].

وتبعاً لما سبق يمكن تعريف الجيوبولتكس بأنه العلم الذي يدرس ويحلل الظاهرة الجغرافية السياسية المحلية أو الإقليمية أو العالمية على ضوء المتغيرات العالمية من ناحية ومؤثراتها الإقليمية من ناحية أخرى، لذا يمكن القول بأن المشكلة الجيوبوليتيكية هي القضية التي تنشأ وتتطور وتتعقد بفعل العوامل الجغرافية الداخلية التي (هي جوهر الحدث)، المتأثر بالعوامل الإقليمية والدولية التي تشكل (عامل الحدث) الذي يتحرك بفعل أهمية المكان (الموقع) الاستراتيجي ومتغيراته الجغرافية المتنوعة وموارده الاقتصادية وخصائصه البشرية وعلاقته بمصالح القوى الأخرى، وتأثيره على التوازن القائم بين أقاليمها الجيوبوليتيكية، وعليه فإن أية قضية جغرافية سياسية داخل الدولة إذا ما تدخل فيها عامل إقليمي أو دولي فأكثر أو تورطت فيها مصالح أكثر من دولة، فإن تلك القضية تتحول من مشكلة جغرافية سياسية إلى مشكلة جيوبوليتيكية ينبغي معالجتها على ضوء مؤثرات تلك القوى ومدى علاقتها بالمكان ومتغيراته الجغرافية المختلفة[8].

وهذا يعني أن الجيوبولتكس المعاصر لا يعالج فقط صراع القوى العالمية كصراع تاريخي مستمر، وإنما يجب أن يعالج الجيوبولتكس الداخلي للدولة والأقاليم المضطربة ومعالجة الديناميكية للأحداث التي تجري داخل الدولة وفي إقليمها الجيوبوليتيكي وفقاً لتفهم واقع وخطورة موقعها

الجغرافي ومساحتها وشكلها وحجم ونوعية مواردها الطبيعية ، وانعكاسات ذلك على قدرات الدولة الحديثة .كما أن إدراك فواعل القوة في خصائص السكان من حيث حجم السكان ونموهم وكثافتهم وتوزيعهم الجغرافي داخل أراضي الدولة وتركيبهم العرقي وانعكاس ذلك على وحدة الدولة والشعب ، وتماسكه مع بيان دور العلماء والتكنولوجيين والخصائص الحضارية في دعم الدولة ، ويشمل أيضا حجم القوات المسلحة ومستوى تدريبها ونوعية تسليحها والرأي العام وفعاليته والقيادة والإيديولوجية . كما أن الجيوبولتكس الداخلي يتطلب إدراك واسع لكفاية وحجم وقدرة مؤسسات الدولة الاقتصادية والصناعية ومتانة الاقتصاد الذاتي وقدرتها على إنتاج الغذاء وكفاية التواصل بين أقاليم البلاد المختلفة.

التطور الجيوبوليتيكي للكيان السياسي الليبي:

من المفيد تتبع المسارات الرئيسة في تاريخ ليبيا قبل أن نصل إلى الخريطة السياسية الحالية وفقاً لمعطياتها الجيوبوليتيكية الحالية، والتتبع التاريخي الغرض منه ليس التتبع الزمني وإنما لمعرفة إستراتيجية المكان في كل زمن بحيث نستطيع أن نحدد خريطة القوة، وتوزيع التشكيلات السياسية عبر العصور المختلفة في ليبيا، ومن مجموع هذه التوزيعات المتغيرة والتوازنات المتتابعة نستطيع أن نحدد الضوابط الأساسية التي حددت مصير ليبيا السياسي وشكل كيانها التاريخي.

ليبيا القديمة :

كانت الاتصالات الأولى بين كيان ليبيا والعالم الخارجي مرتبطة بصلة الجوار مع مصر الفرعونية ، فقد كانت غارات القبائل الليبية على غرب الدلتا لا تنقطع؛ وهي لا تعدو في جوهرها أن تكون مظهراً للعلاقات المألوفة بين الرعاة والزراع، وفي وجه هذه الغارات المتلاحقة تواترت الحملات المصرية المضادة التي كانت تتوغل بعيداً داخل أعماق إقليم برقة وتخضعها في كثير من الأحيان لنفوذها[9]، وقد اقتصر النفوذ الفرعوني على برقة، وظهر النفوذ الفينيقي في طرابلس وكان استعمار تجار ومحطات تجارية ولهذا اقتصر على ساحل طرابلس وضم عدة مدن من أهمها التريبولس (المدن الثلاث) لبدة (لبيتس) وأويا (طرابلس) وصبراتة، وفي القرن السادس قبل الميلاد أصبحت المدن الثلاث من ضمن إمبراطورية قرطاجة الفينيقية في تونس. وفي وقت معاصر لسيطرة قرطاجة الفينيقية على الساحل الغربي بدأ الاستيطان الإغريقي في القرن السابع قبل الميلاد في برقة، وقد قام الإغريق بتأسيس عدة مدن من أهمها البنتابولس (المدن الخمس) قورينا (شحات) وميناءها أبولونيا (سوسة) ثم إلى الغرب برشي (المرج) وميناءها توخيرا (توكرا) ومدينة يوسبريديس (بنغازي)، وعدة مستوطنات في التميمي والبمبه ورأس الهلال واسلطنة

طلميثة والابرق ودريانه وإجدابيا إلى سلطان بالقرب من سرت. وإذا كانت ليبيا بهذا قد قسمت بين النفوذ الإغريقي في برقة، والنفوذ القرطاجي (الفينيقي) في طرابلس وتم الصدام بينهما عندما زاد التوسع القرطاجي إلى منطقة تخوم (سرت) إلى أن تحددت الحدود بينهما في تلال فيلاينوس (منطقة القوس الشهيرة). ولكن الصراع الأكبر كان في عكس اتجاه الصراع شرق – غرب في اتجاه الخارج، ولم تكن عملية تفريغ للصراع الداخلي (الإغريقي – الفينيقي)، وإنما صراع مع قوى خارجية تريد فرض نفوذها على الإقليم، فمن ناحية بسط الاسكندر نفوذه على برقة إلى مصر لتصبح تحت حكم البطالمة. في حين أن الصراع بين روما و قرطاجة أدى إلى سقوط طرابلس تحت النفوذ الروماني واستمر تقسيم البلاد بين البطالمة والرومان.

غير أن هذا الانقسام لم يستمر إذ سيطرت روما على شمال أفريقيا بالكامل، وأصبحت برقة وطرابلس تحت النفوذ الروماني، وهذه أول مرة تتوحدان فيها سياسياً. وكانت أول مرة تلحق فيها فزان بطرابلس وبرقة، وبذلك توحدت ليبيا في إطار سياسي واحد، استمر هذا الإطار الإقليمي السياسي نحو خمسة قرون. والطريف أن الإمبراطورية الرومانية انقسمت بين روما وبيزنطة، فأصبحت برقة تحت سيطرت الإمبراطورية البيزنطية بينما خضعت طرابلس لسيطرة روما، وزاد من حدة الانقسام السياسي حينما سيطرت الفرس على مصر ومدت نفوذها إلى برقة، بينما سيطر الوندال على شمال إفريقيا بما فيها طرابلس، على أن الحال بعد ذلك استقر لبيزنطة في ليبيا بالكامل[10].

شكل (3) ليبيا في العهد الروماني والاغريقي

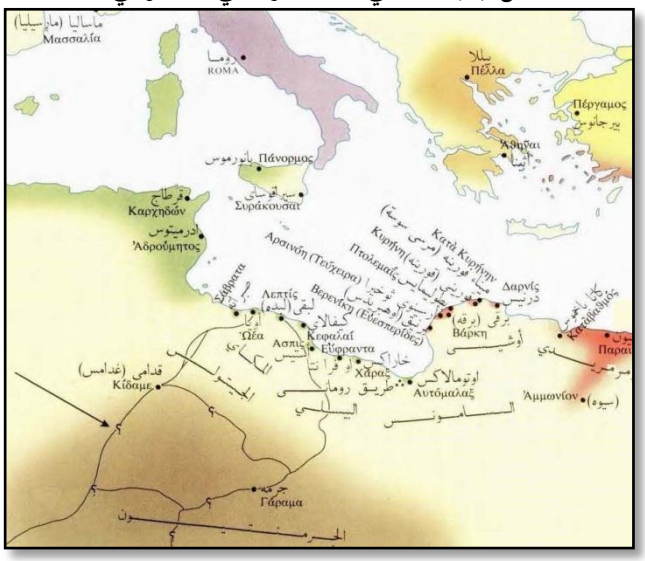

المصدر: مصلحة المساحة، الاطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978م، ص17.

ليبيا في العهد العربي الإسلامي :

يعد الفتح العربي الإسلامي لليبيا أهم تحول سياسي في تاريخها، فقد حدد مصيرها ومستقبلها السياسي عندما أصبحت عضواً في العالم العربي والإسلامي، حيث فتح عمرو بن العاص برقة وطرابلس وأرسل عقبة بن نافع لفتح فزان وبدأت عملية تعريب ليبيا منذ ذلك الحين، على أن التعريب الحقيقي لليبيا تأخر إلى القرن الحادي عشر حين تدفقت قبيلتا بني سليم وبني هلال إلى ليبيا واستقرتا في برقة وطرابلس واختلط العنصر العربي بالبربري بشكل عميق ووضع الأساس الجنسي لليبيا الحالية.

وعلى الرغم من أن الفتح العربي الإسلامي حقق وحدة الكيان الإقليمي لليبيا من الناحية السياسية، إلا أنها تأثرت بلعبة القوى العربية الإسلامية فعرفت البلاد ثنائية برقة للفسطاط (مصر) وطرابلس للقيروان (تونس أو ولاية افريقية) مثلما حدث في الدولة العباسية. كما حكم الأغالبة من تونس والموحدون من فأس والحفصيون طرابلس لمدة ثلاثة قرون، كانت برقة تحكم من مصر من الفاطميين إلى السلاجقة والمماليك والأيوبيين .

ليبيا في العهد العثماني:

خضعت ليبيا لأكثر من ثلاثة قرون ونصف للسيطرة العثمانية، وكانت تعرف بطرابلس وبرقة وأحياناً بطرابلس الغرب، وفي أحيان كثيرة ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي؛ وكانت فزان تلحق كسنجق تابع لها، وكانت ليبيا مهمة للدولة العثمانية من الناحية السكانية والاقتصادية، أما من الناحية السياسية فإن البلاد دخلت توازنات القوى والصراع بصورة مباشرة وخطيرة بين الدولة العثمانية والقوى الدولية في البحر المتوسط، مما انعكس – في نهاية المطاف – سلباً على ليبيا بعد انهيار الدولة العثمانية وعجزها وضعفها مما فتح المجال للتغلغل الأوربي الذي وضع الأساس الصلب للاستعمار الايطالي.

وبينما كانت طرابلس تخضع لقوى مركزية طاردة نحو الخارج كانت برقة تخضع لقوى جاذبة نحو الداخل وتتجه نحو الجنوب الصحراوي بعيداً عن المؤثرات الخارجية، وهي الحركة السنوسية التي عاشت في ليبيا فهي تعد من أهم الحركات الدينية السياسية التي تفجرت في العالم الإسلامي، والتي خلقت نمطاً مكانياً محدداً في الجغرافيا السياسية هو نمط شيوخ الزوايا في مناطق نفوذها، وبالرغم من أنها بدأت كحركة دينية ثم تحولت إلى حركة مقاومة أمام التدخل الأوربي (الفرنسي في تشاد والنيجر – الانكليزي في مصر والسودان – الفرنسي في الجزائر– الايطالي في ليبيا) ثم أصبحت حركة سياسية[11]. وقد اصطدمت الحركة السنوسية في الجنوب بالاستعمار

الفرنسي، ولم يلبث إلى أن تدخل الايطاليون في ليبيا واستعمروها، وبدأت حركة الجهاد بقيادة الحركة السنوسية، خاصة بعد أن تخلت تركيا عن ليبيا في معاهدة لوزان، والغريب أن ايطاليا ل- كي تبرر استعمارها لليبيا - تعد أول من أطلق على ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي اسم ليبيا في بداية الاحتلال 1912م[12].

الاستعمار الايطالي في ليبيا :

بدأت الأطماع الاستعمارية الايطالية في ليبيا مبكراً في نهاية القرن التاسع عشر، ولم يتحقق لها ذلك إلا في 1911م، وليست ايطاليا الوحيدة التي كانت لها أطماع، فألمانيا لها أطماع غير واضحة في ليبيا كشفتها سلسلة البعثات الألمانية إلى الصحراء الليبية، كما أن بريطانيا وفرنسا حاولتا بسط نفوذهما على البلاد أو تحديد مصيرها . وكانت الحرب الايطالية حرب إبادة وغير متكافئة من البداية إلى النهاية، وهي تمثل نموذج الاستعمار الاستيطاني الشرس، وقد أخذ هذا الاستعمار عدة مراحل من أهمها ما يلي: -

1 – مرحلة استعمار الساحل: انقضت القوات الايطالية على كل الساحل الليبي بطول البلاد بأعماق مختلفة، ولم تأتِ عشرينيات القرن الماضي حتى استقر الحال للمستعمر الايطالي مع وجود جيوب المقاومة في منطقة الجبل الأخضر والبطنان .

2 – مرحلة استعمار الداخل: كان قيام الفاشية في ايطاليا في 1922م نقطة تحول خطيرة في الصراع، حيث وصل العدوان الايطالي إلى أقصاه وأقساه، ففي منطقة الساحل كان الاستيطان هو الهدف، أما الداخل فقد كانت السيطرة هي الهدف، ولذلك تكررت الحملات العسكرية إلى الجغبوب وفزان وأخيراً الكفرة في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، وانتهت السيطرة للايطالية بعد القضاء على المقاومة بقيادة عمر المختار في منطقة الجبل الأخضر .

3 – مرحلة الاستقرار: وهي سياسية طلينة البلاد وبالرغم من أنها قد بدأت مع بداية الاستعمار إلا أن عملية المقاومة للمجاهدين الليبيين جعلتها عسيرة ولم تتم إلا في بداية ثلاثينيات القرن الماضي .

ويمكن القول أن الاستعمار الايطالي كان يهدف من خلال دورته العامة للاستعمار إلى تحقيق المراحل التالية :

1– الابتلاع السياسي: قامت الحكومة الايطالية بإعلان ليبيا الايطالية جزءاً لا يتجزأ من إيطاليا الأم، وساحلها هو الشاطئ الرابع. وهي تتكون من مقاطعات طرابلس، ومصراته، وبنغازي،

ودرنه، والمنطقة العسكرية الجنوبية شأنها شأن بقية المقاطعات الإيطالية الأخرى؛ وسكانها رعايا إيطاليين من المسلمين والكاثوليك .

2– تفريغ السكان: يعد الاستعمار الايطالي مسئول عن عملية تناقص أعداد رهيبة في سكان ليبيا ، فتشير التقديرات إلى أن خسائر ليبيا في السكان تتجاوز الثلث، كما أن نسبة المهاجرين إلى الدول المجاورة تصل إلى الثلث، فالمقدر أن عدد سكان ليبيا قبل الاحتلال كان ما بين 1.5 مليون نسمة إلى 2 مليون نسمة[13] تناقص إلى 763.200 ألف نسمة في عام 1938م .

3- اغتصاب الأرض: الأرض هدف كل استعمار استيطاني، وقد وضعت ايطاليا سياسة اغتصاب الأراضي ومصادرة الأملاك العامة والملكيات الخاصة من أهم أولوياتها ، فقد سجل الاستعمار الايطالي على سبيل المثال 450 ألف هكتار حتى منتصف الثلاثينيات القرن الماضي تحت دعاوي كحق الفتح ونزع الملكية، وتم تمليك هذا كله لشركة انتي ENTE الايطالية التي تولت عملية إعدادها للمهجرين الايطاليين[14].

4- توطين المستعمرين: لم يكن الاستعمار الايطالي يستهدف أقل من تحويل التراب الليبي وتغيير طبيعة الأرض وفرض لاندسكيبه الحضاري ، لذلك وضعت خطط ضخمة للتهجير والتوطين، فمثلاً حتى لا يشعر المهجرون بالغربة أو يهتز التنظيم الاجتماعي، وحتى تثبت جذورهم بعمق كانوا ينقلون سكان القرية الواحدة – بأكملها – بكل مرافقها من مدارس وكنائس وغيرها . وقد كانت المستعمرات الزراعية التي أنشاها الايطاليون على نمطين، الأول: قرى نووية مجمعة والثاني: مزارع مبعثرة تنتشر على الطرق[15].

إذا كان الاستعمار الايطالي لليبيا –كمشروع استيطاني – قطعة من المضاربة الفاشلة ضد الطبيعة، فالمشروع بدأ من أساس خاطئ. خاصة وقد كانت الدولة الايطالية تعاني من الفقر الاقتصادي الداخلي، في حين لم تكن دوافع الاستعمار ديموغرافيه فليبيا دولة صحراوية مخلخلة سكانياً إمكانياتها الزراعية والمائية محدودة وربط أقاليمها يتطلب تكاليف باهظة، لذا يمكن القول أن الاستعمار الايطالي لليبيا فشل سكانياً واقتصادياً لأنه محكوم عليه بالفشل جغرافياً.

ولكن السؤال البديهي الذي يطرح نفسه لماذا احتلت ايطاليا ليبيا؟ الحقيقة أن الاستعمار الايطالي لليبيا في جوهره استعمار استراتيجي. فمنذ الوحدة وايطاليا تعيش في حلم الإمبراطورية الرومانية القديمة، وتطمع في إحياء أمجادها. ففي عصر الاستعمار الحديث والمنافسات الامبريالية كانت ايطاليا تجد نفسها بلا إمبراطورية. وليس أمامها إلا الفتات باعتبارها حبيسة البحر المتوسط، فاعتبرت ليبيا المنفذ الاستعماري لها، بل ارتفع سقف طموحاتها بعد الفاشية فأصبحت

ترغب في بناء إمبراطورية افريقية تنطلق من ليبيا إلى الصومال وجيبوتي. وانطلاقاً من الموقع الجغرافي المميز أصبحت إيطاليا تقدم نموذجاً للاستعمار الاستراتيجي، فليبيا لا تتوسط البحر المتوسط الجنوبي فحسب بل تقع بين قوسي الاستعمار البريطاني في مصر والفرنسي في تونس والجزائر فهي رأس حربة داخل محيط شمال إفريقيا، وهذا ما جعل إيطاليا تبدو كقوة عظمى مكنتها من مساومة فرنسا وبريطانيا في ترسيم حدود ليبيا.

استراتيجية تحرير ليبيا: إن عملية تحرير ليبيا من الناحية الجيوبوليتيكية تتلخص في ثلاث عمليات هي:

1 – عملية شد الحبل: أخذت المعركة في صورتها الكاملة صورة تقليدية لعملية شد الحبل العسكرية المتواترة والمتوترة بين قوات المحور والحلفاء ما بين قاعدة مصر شرقاً وتونس غرباً، وأصبحت المعركة مد وجزر عبر ليبيا .

2 – المحور الخطي : كان محور المعركة خطياً أساساً، اقتصر ميدان المعركة – عملياً – على المنطقة الساحلية، أما النطاق الصحراوي فقد كان حقل ألغام. وهذا أدى إلى تحديد مصير المعركة في الشريط الساحلي.

3 – المفاتيح الاستراتيجية خارج الحدود: على الرغم من كثرة المعارك التي جرت على أرض ليبيا فان المعارك الفاصلة وقعت خارجها، أو على أبوابها بدرجة أو بأخرى: من ناحية في (العلمين) ومن الناحية الأخرى في (مارت). والواقع أن هاتين المنطقتين هما مداخل ليبيا الإستراتيجية الحقيقية ومفاتيحها الحاكمة التي حسمت الصراع فيها[16].

قواعد عامة في الشريط الجيوبوليتيكي لليبيا :

إن صورة التطور الجيوبوليتيكي المتصل بتاريخ ليبيا ككيان سياسي رسمت لها عدة قواعد عامة متصلة بالثوابت والمتغيرات لهذا الكيان، ويمكن حصر بعضها فيما يلي :

1 – تبدو جغرافية ليبيا السياسية التاريخية كسلسلة استعمار تتابعت حلقاتها مما يعني أن البلاد عاشت معرضة للسيطرة والخطر بحكم قيمة موقعها الجغرافي .

2 – كان مصدر الخطر الأساسي هو البحر ، فالاستعمار البحري هو الأكثر بروزاً في تاريخ البلاد. وهذه الحقيقة تعكس مركز ليبيا في البحر المتوسط، وقوته وتأثيره في صراعات القوة في البحر المتوسط الذي يعد بؤرة قارات العالم القديم .

3 – تحرك الاستعمار الذي شكل مصدر الخطر الخارجي المتوسط كان يدور في عكس اتجاه الساعة عبر التاريخ، فمن مصر القديمة إلى فينيقيا في الشام ثم الإغريق ببلاد اليونان وبعدها

الرومان من روما وتكررت نفس الدورة عكس عقارب الساعة من الفتح العربي إلى تركيا العثمانية إلى إيطاليا الاستعمارية. من خلال هاتين الدورتين نرى أن الخطر الخارجي البري والبحري إنما يأتي أساساً من الشرق تحديداً من الحوض الشرقي والأوسط للبحر المتوسط.

4 – كانت نوعية الاستعمار الذي تعرضت له البلاد في تاريخها الطويل ما بين استعمار استيطاني واستعمار استراتيجي، يرمز الأول إلى الاستعمار الفينيقي والإغريقي والروماني والفتح العربي ثم العثماني، أما الاستعمار الايطالي فقد جمع في البداية بين النمطين، وثنائية نمط هذا الاستعمار في ليبيا انعكاس لظروفها الطبيعية وموقعها الجغرافي في شمال أفريقيا.

5 – كقاعدة عامة كان استعمار ليبيا ساحلياً ثم إلى الداخل سواء كان هذا الاستعمار جاء بحرياً أو داخلياً استيطانياً أو استراتيجياً.

6 – من أبرز ملامح التطور الجيوبوليتيكي لليبيا الاقتسام الثنائي بين أكثر من قوة خارجية، إذ يمكن حصر سبع حالات على الأقل، فقد خضعت برقة للحضارة الفرعونية مقابل خضوع طرابلس للفينيقية، وبرقة الإغريقية مقابل طرابلس القرطاجية، وبرقة البطلمية وطرابلس الرومانية، وبرقة البيزنطية وطرابلس الرومانية، وبرقة الفارسية، وطرابلس الوندالية، وبرقة الفاطمية، وطرابلس الإفريقية، بالإضافة إلى النفوذ المتذبذب – أحياناً – للمماليك والأيوبيين في برقة، والموحدين والمرابطين والأشراف الأدارسة في طرابلس[17].

7 – رغم الاقتسام الثنائي المبكر والعميق فقد عرفت ليبيا الوحدة الإقليمية مبكراً – نسبياً على الأقل – تحت حكم الرومان، وتعمقت تحت سيطرة الأتراك العثمانيين، وهذا يدل على أساس طبيعي يجعل من ليبيا وحدة إقليمية وسياسية تلقائية. مما يجعل من الثنائية الداخلية خاصية ثانوية مهمة.

8 – تأخر استعمار ليبيا في الفترة الحديثة مقارنة بدول الجوار، ويرجع إلى ظروفها الطبيعية القاسية، مما شكل ضعف جاذبية المستعمرين إليها، كما أنه أقل عمراً من الاستعمار في كل من تونس والجزائر ومصر.

9 – من الحقائق الجيوبوليتيكية المثيرة واللافتة أن ليبيا وقعت في البداية نتيجة للعبة القوى الكبرى، وحصلت على استقلالها – في النهاية – بفضل صراع القوى الكبرى. والفارق بين الحالتين هو التواطؤ والاتفاق على تقاسم الجائزة الاستعمارية في الأولى، والتضارب والعجز عن الاتفاق إلى حد الحرمان المتبادل في الثانية[18].

التشتت الطبيعي كعامل ضعف جيوبوليتيكي في كيان الدولة الليبية :

قد تكون ليبيا دولة حديثة في السياسية الدولية ولدت في منتصف القرن العشرين، ولكنها بمقاييس الجغرافيا السياسية دولة قديمة يتجاوز عمرها عشرين قرناً على الأقل، منذ أن عرف الإغريق القدماء الأرض التي ذكرها هيرودوت باسم ليبيا، وليبيا كوحدة جغرافية سياسية مهما كان وعاؤها ضعيفاً من القوة والوزن أو ضئيل الحجم والثقل. استطاعت أن تفرض نفسها على العالم الخارجي كما على أبنائها في الداخل، فهذه الكتلة التي تقع بين المغرب العربي في الغرب، ووادي النيل بمصر في الشرق ومن البحر المتوسط في الشمال إلى الجنوب في عمق الصحراء الكبرى ، تمتد لمساحات شاسعة في طولها وعرضها اعتبرت منطقة جغرافية قائمة بذاتها وعامل فصل بين المغرب العربي والشرق العربي بحكم مساحتها الشاسعة واختلاف خصائصها الطبيعية والبشرية .

إن عاملي الامتداد المترامي والاختلاف الطبيعي يعدان في نفس الوقت نقطتي القوة الحقيقيتين في كيان ليبيا ، فهما ضمنتا قيام الكيان ثم بقاءه عبر التاريخ، ونحن أمام وحدة سياسية أصيلة تمثل وطن لشعب تاريخي واضح القوام والتخوم، ولكن هنالك بالمقابل عاملا ضعف بدرجة أو بأخرى، فالحجم الطبيعي أو الوزن السياسي المحدود هو العامل الأول، لأن المنطقة محدودة الموارد والسكان، وتبدو كقزم بين كتلتي مصر شرقاً والمغرب العربي غرباً .أما العامل الثاني فيتمثل في النسيج الطبيعي الفقير الممزق الذي خلق بيئات متباعدة داخل كيان الدولة الطبيعي، وجعل هناك قدر من التفكك الطبيعي النسبي وبالتالي خلق نوعاً من التشتت والتبعثر الطبيعي الذي يضعف الكيان السياسي للبلاد ويفقدها بؤرة نووية جامعة قوية النسيج الطبيعي. وليبيا بالمفهوم الجيوبوليتيكي الدقيق دولة واسعة ذات وزن سياسي ضئيل وكثافة سكانية مخلخلة، وموارد طبيعية هائلة ونواة تاريخية هامشية التموقع، وتخوم وحدود طويلة المسافات ويصعب مراقبتها باستمرار.

ومن وضع نقاط القوة والضعف في كفتي ميزان الجيوبولتكس وبفضل الأولى (نقاط القوة) والثانية "(نقاط الضعف) كان هناك كيان سياسي واضح مهما اختفى أو تم تمزيقه، أنها دولة من دول الضرورة صنعتها الظروف السياسية، ومثَّل ظهور النفط عاملاً مؤثراً في سياساتها الداخلية والخارجية فقد قلب النفط كيانها ومنح البلاد قوة مضاعفة وفائض قوة وصحح الضعف في خصائصها الطبيعية .

وليبيا ورثت إرثاً صعباً معقداً وتركة من المشاكل الجسيمة الطبيعية والمصطنعة المفروضة والمفترضة تتجاوز قدرات دولة جديدة في مرحلة التكوين، وتؤثر في خصائصها السياسية وفعالية

أدائها، يجب معرفة تأثير التشتت الطبيعي على الخصائص العامة للدولة الليبية التي من أهمها ما يلي:

1- الكيان السياسي لليبيا على مر التاريخ (باستثناء دولة البترول) كان كياناً فقيراً من حيث الموارد والسكان لسيادة الصحراء على معظم رقعة البلاد، فهي دولة صحراوية فقيرة، مما جعلها منطقة صراع نفوذ بين القوى الخارجية لأهمية موقعها الجغرافي.

2 – النسيج الداخلي للدولة ممزق، ويعاني من التفكك الطبيعي النسبي، وبالتالي قدر ما من التشتت والتبعثر السكاني والعمراني الذي يضعف الاندماج المكاني للدولة. والكيان السياسي لأي دولة لا يمكن أن يكون مخلخلاً إلى حد كبير. وبالتعبير الجيوبوليتيكي الدقيق دولة واسعة بكل ما يعني ويحدد هذا التعبير، ووزن سياسي ضئيل، وكثافة سكانية مخلخلة وقوة بشرية محدودة، وتباين شديد في الموارد بين أقاليم البلاد، ونواة تاريخية ضعيفة هامشية الموقع وحدود وتخوم طبيعية صعبة الرقابة .

3 – شكل الدولة غير منتظم: وزاد من ضعف شكل الدولة أن مركز الدولة ليس في المركز الهندسي للإقليم، وهذا عامل ساهم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز، وشدها إلي الخارج في عملية تفريغ سلبية لكيان الدولة ، وذلك أدى إلى تنافس سلبي داخل كيان الدولة وهو ما يفسر المنافسة التاريخية لقيادة الدولة بين إقليمي طرابلس وبرقة .

4 – مراكز العمران داخل الدولة هي الضابط الأساسي لتركيبها السياسي الداخلي، فليبيا دولة تنقسم إلى إقليمين، الأول الجبهة الساحلية وهما كتلتان منفصلتان، والإقليم الثاني الظهير الصحراوي. والجبهة الساحلية هي الإقليم المعمور سكانيا وعمرانياً في البلاد ينقسم إلى منطقتين (منطقة طرابلس – منطقة بنغازي) يفصل بينهما نطاق صحراوي يبدأ من جبال تيبستي إلى خليج سرت، هذا الانفصال في النطاق الساحلي – في المنطقة الوسطى التي تعد أهم مناطق ثروات البلاد – خلق نوعاً من العزل المكاني بين مناطق المعمورة وانعكس سلباً على التفاعل المكاني الداخلي .

5 – تمتاز البلاد بوجود ثلاث كتل سكانية بارزة الأولى: هي منطقة طرابلس (المنطقة الممتدة من تاورغاء شرقاً إلى رأس أجدير غرباً)، الثانية منطقة بنغازي (المنطقة الممتدة من إجدابيا غرباً إلي أمساعد شرقاً)، والثالثة: منطقة سبها مما خلق تبعثراً للسكان في البلاد، وتبايناً بين هذه الكتل الثلاث من حيث حجم سكانها.

6 – ضعف المركزية بحكم التطرف الهامشي للقلب السياسي الحيوي النابض للدولة الذي يقع في

الركن الشمالي الشرقي للبلاد، وهو بذلك قلب ميت مما عرض هذا القلب للخطر، وقلل من قبضة الدولة المركزية بحكم المسافات الشاسعة في بيئات صحراوية وشبه صحراوية صعبة.

7 – التشتت الطبيعي شكل عامل فصل داخلي بارز في ظل تخلف وسائل النقل والمواصلات وتحاول الدولة خلق تماسك سياسي وتنموي يخفف من هذا التشتت خاصة في ظل تشتت العمران والسكان.

8 – بقدر ما تعاني ليبيا من التشتت الطبيعي في تركيبها الجيوبوليتيكي إلا أنها تمتاز بتجانس بشري في مظهره العام ، بالرغم من أن التوزيع الجغرافي يشير إلى وجود جيوب لغوية من الأمازيغ في مناطق عديدة من الشريط الساحلي وجبل نفوسه بالإضافة إلى لغات الطوارق والتبو، وكل هذه الجيوب اللغوية ذات اتجاه خارجي مما قد يخلق عدم تجانس بشري إلي جانب التشتت الطبيعي.

9 – لمعرفة توجه ليبيا – هل هي دولة ذات توجه بحري أم ذات توجه بري – تم قياس ذلك من خلال عدة مؤشرات هي:

أ – طريقة نسبة الحدود البحرية إلى الحدود البرية وفقاً للمعادلة التالية

طول الحدود البحرية ÷ إجمالي الحدود × 100

طول الحدود البرية ÷ إجمالي الحدود × 100

وبتطبيق ذلك على ليبيا تبين أن نسبة الحدود البحرية بلغت29.2 % مقابل 70.8 % للحدود البرية مما يعني أن الدولة ذات توجه بري.

ب – طريقة نسبة الحدود البحرية إلى المساحة وفقاً لما يلي:

طول الحدود البحرية ÷ المساحة ، وبتطبيق هذه المعادلة نجد أنها بلغت 0.001 وهي تشير إلي أن ليبيا ذات توجه بري

ج – طريقة معامل الاحتكاك وفقاً للمعادلة:

طول الحدود البرية ÷ مساحة الدولة × كثافة السكان ، وبتطبيق هذا المعامل نجد أنه بلغ 0.008. وهو يشير إلى أن ليبيا ذات توجه بري.

10 – لعبت العوامل الجغرافية دوراً في عمليات التحرير بالرغم من خصوصية كل جبهة من جبهات القتال: جبهة منطقة الهلال النفطي (المنطقة الممتد من اجدابيا إلي بن جواد)، خضعت لنظرية شد الحبل وشكلت منطقة الدفاع الخارجي عن العاصمة (مركز الدولة)، فقد كانت الجبهة بين كر وفر بين الثوار وقوات النظام السابق، وكانت الأحداث الجيوبوليتيكية، تدل

على أن من يسيطر عليها سيسيطر على المنطقة الممتدة من مصراته إلى جبل نفوسة إلى الزاوية وزوارة، ومن يسيطر على الهلال المحيط بالعاصمة سيسيطر على العاصمة ومن يسيطر على العاصمة يسيطر ويحكم ليبيا باعتبارها مركز الدولة ويسقط النظام.

11 – كانت مفاتيح السيطرة الجيوبوليتيكية على ليبيا تتمثل في السيطرة على العاصمة، وكانت مفاتيح نجاح ثورة 17 فبراير تقع خارج ليبيا، وتتمثل في الحدود التونسية الليبية ، فقد ركز النظام السابق على هذه النقطة وتحكم في معبر رأس أجدير، مما اضطر الثوار إلى التحول إلى معبر وازن – ذهيبه والذي كان شريان حيوي للثوار وربطهم بقيادة الثورة في بنغازي . المفتاح الثاني تمثل في عدم سقوط مصراته في يد قوات النظام، لأنها نقطة ارتكاز أساسية للسيطرة على العاصمة وعدم تقسيم البلاد. المفتاح الثالث: بقاء الحدود الشرقية مع مصر في يد الثوار لدعمهم، وبقاء المجلس الوطني الانتقالي على تواصل مع الفاعلين الدوليين والإقليمين.

12 – لم تسلم ثورة 17 فبراير من تداعيات جيوبوليتيكية كان لها أثر واضح في مصير وأحداث الثورة، فقد لعبت عملية الصراع بين القوى الخارجية دوراً مؤثراً في الأحداث العسكرية والسياسية، إذ تبلورت دورة جيوبوليتيكية لتدافع القوى الخارجية على البلاد وكانت في نفس اتجاه الدورات السابقة.

13 – منظومة التوجه الداخلي المدعومة بقوى خارجية تشير في تفاعلاتها إلى الاتجاه الخطي شرق – غرب تحت قيادة تيار الفيدرالية في المنطقة الشرقية وتيار نواة الدولة الذي لا يرغب في الاتجاه نحو الحكم الاتحادي، هذا التجاذب إذا استمر لفترة زمنية سيبعث بإشارات لتحرك الاتجاه المعاكس شمال – جنوب من خلال تشجيع قوى الجنوب على التفكير لأبعد من الحكم الاتحادي والارتباط بأصولهم التاريخية. كما أن التدخل الخارجي الذي يمثل توجه الشمال قد يدفع بعدة سيناريوهات تحافظ له على مصالحه ونفوذه .

14 – تكريس الدولة الرخوة في ليبيا هو نتيجة إفرازات ثورة 17 فبراير التي تمثلت في عسكرة المجتمع (عسكرة القبيلة) والانغلاق المحلي الذاتي أمام الجوار المحلي، في مقابل ضعف دور الدولة في أداء وظائفها والسيطرة على التفاعلات الداخلية مما يقودها إلى حالة التفكك.

مستقبل ليبيا في ظل عيوبها الجيوبوليتيكية: أمام ليبيا عدة خطوات مهمة وخطيرة لتامين مصيرها وكيانها السياسي والتغلب على نسيجها الطبيعي المفكك للوصول إلى ايجابية فعالة في أدائها الجيوبوليتيكي، ويمكن عرض أهم الخطوات فيما يلي:

1 – يجب أن تتوافق جميع القوى الداخلية على رؤية واضحة لبناء الدولة وتأجيل صراعاتها إلى

مرحلة الاستقرار الدائمة للدولة، ويجب طرح مشروع وطني يعبر عن كافة القوى السياسية وعن إرادة الشعب.

2 – محاولة إنشاء أقطاب نمو جديدة تحاول تحقيق ربط ودمج مكاني بين توجه شرق – غرب، ويربط بين المناطق المتباينة سكانياً وعمرانياً (مثل خط نمو جالوا – أوجلة – اجخرة – إلى الجغبوب إلى خط نمو ودان – هون – سوكنه – إلى الشويرف – إلى القريات)، هذا الدمج سيؤدي إلى تخفيف حدة التفريغ الداخلي باتجاه الأطراف، ويساعد على التواصل بين إقليمي برقة وطرابلس ويجعل من منطقة الهلال النفطي منطقة وصل وليست قطع.

3 – التشتت الطبيعي كعامل جيوبوليتيكي في شكل الدولة الليبية سيكون عامل مؤثر سلبا على سياسات التنمية المكانية في ليبيا، وعليه يجب على أجهزة الدولة محاولة دمج المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في الساحل الليبي مع المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة الصحراوية للحصول على نموذج تنموي يتماشى مع واقع البلاد .

4 – إن تطبيق اللامركزية بمعنى تفويض أو نقل إدارة التنمية إلى سلطة اتخاذ القرار المحلية لا يعني بالضرورة تطبيق نظام الفيدرالية أو استقلال للأقاليم ، وعليه فلا تعارض بين أن يقوم في ليبيا حكم محلي وأن تستمر ليبيا دولة موحدة وبسيطة استجابة لمعطيات التباين المكاني وتحديداً لمعطيات المجتمعات المحلية.

5 – تطوير بنية حديثة للمواصلات والنقل تربط كافة مناطق الدولة وتزيد من معدلات التواصل بين مناطق البلاد المختلفة لتحقيق أعلى معدلات للدمج المكاني .

6 – على ليبيا تطوير استراتيجيات للتعاون الإقليمي تقوم على أسس من المصلحة المشتركة تضمن الاستقرار والتفاعل الايجابي بين دول الجوار وليبيا، بدلاً من سياسيات متذبذبة لا تنظر برؤية ثاقبة للأبعاد الجيوبوليتيكية لدول الجوار التي لها فواعل في الداخل الليبي مما قد يهدد كيان ليبيا السياسي.

7 – التأكيد على التنمية المكانية بين جميع مناطق ليبيا لتحقيق العدالة المكانية التي تعد من وسائل الدمج المكاني بين مناطق البلاد حتى تتحقق وحدة الكيان السياسي جغرافياً، ويتم نقل البلاد إلى مرحلة الاستقرار الدائم التي تقوم على أسس الديمقراطية المكانية التي تخفف من حدة الاحتقان بين كافة المناطق.

8 – يجب على الدولة والمجتمع الاعتراف بأن هناك تنوع عرقي ولغوي يصل إلى درجة كبيرة من الاختلاف بين كافة أطياف السكان في البلاد، وإذا لم يدار هذا التنوع العرقي واللغوي بشكل

فاعل في مصلحة البلاد ووحدتها فإنه يصبح مصدر خطر جيوبوليتيكي على ليبيا باعتبار أن هذا التنوع والاختلاف العرقي واللغوي سيدفع قوى خارجية لإدارته على مستوى البلاد والدول المجاورة.

9 – يجب تحديد أهداف التنمية بشكل موضوعي ينبع من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع من خلال مشاركة حقيقية من كل فئات هذا المجتمع ومن خلال مؤسساته ، وليس تحديد الأهداف عن طريق أعمال النخبة ، فمثلا الأهداف التنموية يحددها المجتمع وليس وزارة التخطيط عن طريق أصغر وحدة إدارية محلية وبناءً عليه تتصاعد الأهداف من مستوى إلى آخر حتى يأتي دور وزارة التخطيط.

الهوامش والتعليقات:

1– الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري، الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا ، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1995م) ، ص 13 .

2– نفس المصدر السابق ، ص ص 16 – 20 .

3– الهادي بولقمة، " لنشرب من البحر "، مجلة قاريونس العلمية ، السنة الثانية ، العدد الأول ، (1989م)، بنغازي ، ص 62 .

4– منصور محمد الكيخيا، " السكان "، فصل في كتاب الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا ، تحرير الهادي بولقمة، سعد خليل القزيري، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1 ، 1995م)، ص 335 – 338 .

5 - O'Tuathail , Gearoid ., (Geopolitics , and discourse , practical geopolitical reasoning in American foreign policy) , political Geography , Vol . 11, No. 2, (1992) ,p 191

6 – Norris , Robert , And L , Lloyd , Haring , (Political Geography) , Charles E. Merrill pub . co .Colttmbus , London , (1989) , P 49 .

7– Sullivan , Patrick , (Geopolitics) , Groom Helm , London Sydney , (1986) , P 5 .

8 – فؤاد حمه خورشيد، الجيوبولتكس، (بغداد : مطبعة دار الشؤون الثقافية ، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ط1 ، 2009م) ، ص ص 89 – 91 .

9 – محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية ، (القاهرة : 1965م)، ص 297 .

10 – نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الايطالي إلي الاستقلال، (القاهرة : 1958م)، ص 27 .

11 – جمال حمدان، العالم الإسلامي، (القاهرة : 1971م) ، ص 133- 134 .

12 – جمال حمدان، الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996م)، ص ص 33 – 38 .

13 – عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية،1971م)، ص 209 .

14– نقولا زيادة، مصدر سبق ذكره ، ص ص 110 – 115 .

15 – جمال حمدان، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 52 – 64 .

16 – نفس المصدر السابق ، ص 67 – 70 .

17– نفس المصدر السابق ، ص 38 – 72 .

18 – Majid Kkadduri , Modern Libya . A Study in Political Development Baltimore , (1963) ,.P 9 – 15 .

قائمة المراجع:

1 – الهادي بولقمة، " لنشرب من البحر "، مجلة قاريونس العلمية ، السنة الثانية، العدد الأول، 1989م ، بنغازي .

2 – الهادي بولقمة، سعد القزيري، الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1 ، 1995م) .

3 – عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية، 1971م) .

4 – جمال حمدان ، العالم الإسلامي ، (القاهرة : 1971م) .

5 – جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى – دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996م) .

6 – فؤاد حمه خورشيد ، الجيوبولتكس، (بغداد : مطبعة دار الشؤون الثقافية ، منشورات وزارة الثقافة العراقية ، ط1 ، 2009م) .

7 – محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الإفريقية ، (القاهرة : 1965م).

8 – نقولا زيادة ، ليبيا من الاستعمار الايطالي إلي الاستقلال ، (القاهرة : 1958م) .

9 – Sulivan Patrick , (Geopolitics) , Groom Helm , London Sydney , (1986) .

10 – Majid . Kkadduri , Modern Libya . A Study in Political Development Baltimore , (1963) .

11 – Norris Robert And . L , Lioyd Harin , (Political Geography) Charles E . Merrill Pub . Co , Colttmbus , London , (1989) .

12 – O' Tuathail , Gearoid , (Geopolitics and Discourse Practical Geopolitical Reasoning in American Foreign Policy) , Political Geography , Vol . 11 , No . 2 , (1992) .